تنبيه العميل | التجارة

المملكة العربية السعودية تطبق قانون المعالجات التجارية

نوفمبر 2022

مؤلفون: جاسبر واترز, تشارلز جوليان

في 22 نوفمبر2022، وافق مجلس وزراء المملكة العربية السعودية على تطبيق نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية (قانون المعالجات التجارية). الذي ينص على فرض تدابير مكافحة الإغراق، وتدابير مكافحة الدعم والتدابير التعويضية، وتدابير الوقاية. ويحكم القانون اجراء تحقيقات مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية (مكافحة الدعم)، وتحقيقات الوقاية وفرض تدابير المعالجات التجارية على الواردات إلى المملكة العربية السعودية.

يمنح قانون المعالجات التجارية السلطة للهيئة العامة للتجارة الخارجية (الهيئة) إجراء تحقيقات مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية وتحقيقات الوقاية وفرض تدابير على الواردات إلى المملكة العربية السعودية بناء على نتائج تلك التحقيقات.

يطبق قانون المعالجات التجارية على الواردات إلى المملكة العربية السعودية من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، وقد يطبق القانون ايضاً على الواردات من الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وذلك بناء على قرار من الهيئة.

وسوف يطبق قانون المعالجات التجارية بالتوازي مع القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حيث أن مجلس التعاون الخليجي اتحاد جمركي يضم كل من المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة ويعد القانون الموحد نظاماً إقليميا للمعالجات التجارية ويطبق على الواردات إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

وبموجب قانون المعالجات التجارية، سوف تتمكن الصناعات السعودية من تقديم شكاوى لبدء تحقيقات نتيجة للضرر الذي تتعرض له بسبب الواردات غير العادلة والزيادة الكبيرة في الواردات إلى المملكة العربية السعودية. وسوف يتخذ المحافظ ورئيس مجلس إدارة الهيئة القرارات في هذا الشأن، بما في فيها قرارات بدء التحقيقات وإنهاؤها. وسوف تجري الهيئة التحقيقات في هذا الأمر، كما ستخضع معظم القرارات النهائية التي تتخذ بموجب قانون المعالجات التجارية لنظام استئناف الأطراف المعنية على مستويين. أولا، يتم مراجعة الشكاوى من قبل رئيس الهيئة. ويمكن عندئذ أن تخضع هذه القرارات الى المحاكم الادارية.

سوف يستكمل قانون المعالجات التجارية بلائحة تنفيذية تحدد أحكام تنفيذ القانون التى تنص على انه يمكن فرض تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية وتدابير الوقاية وفقا للالتزامات التجارية الدولية للمملكة العربية السعودية، بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق، واتفاق الدعم والتدابير التعويضية، واتفاق الوقاية بمنظمة التجارة العالمية

The Law Office of Megren M. Al-Shaalan in cooperation with White & Case
The Business Gate Building No. 26 Zone C, Airport Road
P.O. Box 1080
Riyadh 11431Kingdom of Saudi Arabia

In this publication, White & Case means the international legal practice comprising White & Case LLP, a New York State registered limited liability partnership, White & Case LLP, a limited liability partnership incorporated under English law and all other affiliated partnerships, companies and entities.

This publication is prepared for the general information of our clients and other interested persons. It is not, and does not attempt to be, comprehensive in nature. Due to the general nature of its content, it should not be regarded as legal advice.

© 2022 White & Case LLP